

# بناء التكتلات الاقتصادية وميل السياسة الدولية نحو تعدد الأقطاب

طارق حمو

باحث في المركز الكردي للدراسات

يعود ظهور التكتلات الاقتصادية إلى منتصف القرن العشرين، أي بعد توطيد الصناعة في عدد كبير من دول العالم، وتزايد حاجات الصناعة للمواد الأولية وأسواق الصرف، وكذلك بعد ظهور التشكيلة السياسية الجديدة في العالم بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية. كما أن أحد أهم العوامل المساهمة في ظهور التكتلات الاقتصادية هو خضوع العديد من دول العالم لشروط منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة. والعامل الاقتصادي التجاري هو الأكثر حسما في ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى، وهو أهم من العوامل السياسية أو الثقافية. ويأتي التكتل الاقتصادي عبر اتفاق مجموعة من الدول المتجاورة والمتقاربة في المصالح الاقتصادية على إلغاء القيود على حركة تبادل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها، مع وجود تنسيق في السياسات الاقتصادية على أساس المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة.

## أولاً: ماهية التكتلات الاقتصادية: النشأة والتطور التاريخي:

علم الاقتصاد يعد من العلوم الحيوية التي تعني مباشرة بحياة وأمن البشر. ويمكن تقديم تعريف علمي وواف لهذا المفهوم، وذلك لكن ثمة تعريف موجز وشامل لهذا العلم، نعتمده هنا ونراه الأفضل والأكثر دقة في تعريف الاقتصاد. وبحسب هذا التعريف فعلم الاقتصاد هو: " دراسة كيف يمكن للمجتمعات ان تستخدم مواردها النادرة لإنتاج سلع قيّمة وتوزيعها بين مختلف الناس " (1).

أما بالحديث عن (التكامل الاقتصادي)، موضوع بحثنا، فينبغي تقديم تعريف علمي وواف لهذا المفهوم، وذلك بالاعتماد على عدة مصادر ورؤى، ومن ثم استخلاص تعريف خاص بنا. ومن هنا يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي هو " عملية وحالة. فيوصفه عملية أو مسار يتضمن كافة الاجراءات الموجهة لإلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول الرامية نحو التكامل. وحالة تشير إلى غياب مختلف صور التفرقة بين الوحدات الاقتصادية الوطنية " (2).

ومن هنا فان انتفاء واختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعتبر شرطا منطقيا ولازما لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء التي تهدف للتكامل فيما بينها. فالدول مطالبة برفع كل العقبات في وجه التكامل، واصدار القوانين والقرارات الرامية لتحقيق الشفافية لإنجاح برامج التكامل الاقتصادي المتفق عليها مع بقية الأعضاء.

ويمكن تقديم تعريف أشمل قليلا للتكامل الاقتصادي، والذهاب بأنه " يتمثل في تحرير التجارة على المستوى الاقليمي فيما بين مجموعة الدول الأعضاء في التكتل بهدف الاستفادة من مزايا حرية التجارة والتخصص، وتقسيم العمل فيما بين مجموعة هذه الدول، وبالتالي يترتب على التكتلات الاقتصادية زيادة الاعتماد المتبادل، وتقسيم العمل على المستوى الاقليمي في مجالات التجارة والاستثمار، لذلك يمكن النظر للتكتلات الاقتصادية على أنها تعد عولمة جزئية

1 - بول آ. سامويلون و ويليام د. نوردهاوس: الاقتصاد. ترجمة: هشام عبد الله. دار الأهلية للنشر والتوزيع. عمان، الأردن. الطبعة الثانية 2006 م. ص 30.

2 - بيلا بالاسا: نظرية التكامل الاقتصادي. ترجمة: رشيد البراوي. دار النهضة العربية. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 1964 م. ص 10.

تتم في إطار العولمة الشاملة، وتمثل وسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف الملائمة مع مشكلات التكتلات الكونية التي تدفع إليها العولمة " (3).

ومن هنا، وبعد الاطلاع على ما سبق، نستطع القول بان التكتل الاقتصادي هو اتفاق وتفاهم وعهد بين دولة وأخرى، أو مجموعة من الدول المتجاورة والمتقاطعة في المصالح والمنفعة الاقتصادية، على الغاء القيود على حركة تبادل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها، مع وجود تنسيق ومتابعة دائمة بين هذه الدول لإزالة كل أنواع التمييز وتذليل كل العقبات أمام الجهود المشتركة والمنفعة المتبادلة.

أما فيما يتعلق بالنشأة والتطور التاريخي، فمن المهم القول بان " مفهوم التكامل الاقتصادي في ثوبه الاقليمي قد ظهر لأول مرة في أدبيات التاريخ الاقتصادي سنة 1950 م وما عاقبها على يد الاقتصادي (John Viner) واضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي، كسياسة جديدة في مجال العلاقات التجارية والاقتصادية لتحل محل سياسة الحماية التجارية ولتمثل خطوة نحو تحقيق تحرير التجارة والاستفادة من مزايا الانتاج الكبير والتخصص وتقسيم العمل، حيث ساد خلال تلك السنوات اتجاه قومي نحو التكامل الاقتصادي الاقليمي كتدبير تعمل به الدول لتوسيع دائرة تجارتها الخارجية ولزيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها، وقد شمل هذا الاتجاه كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية على حد سواء " (4).

ويمكن النظر، تاريخياً، إلى تطور وتطوير التكتلات الاقتصادية بتقسيمها إلى عدة مراحل لظهور شكل من أشكال التكتلات الاقتصادية:

**1- منطقة التجارة الحرة:** حيث في عام 1959 م ظهرت منطقة التجارة الحرة بين سبعة دول أوروبية، والتي عقدت اتفاقية استوكهولم في نفس العام، وقامت بتحرير المبادلات التجارية بين الدول الأطراف والغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على تدفق السلع فيما بينها. وبعد هذه التجربة بسنوات طويلة، أي في عام 1993 م، ظهرت منطقة التجارة الحرة (النافتا) والمكونة بين الولايات المتحدة الأميركية وكندا والمكسيك.

**2- الاتحاد الجمركي:** وهو يشمل الاتحاد الجمركي إلى جانب الغاء التمييز في مجال التجارة الدولية داخل الاتحاد، على تحقيق تكافؤ التعريفات الجمركية مع البلدان غير الأعضاء، أو ما يسمى بالجمركي، بالإضافة إلى ذلك فان مجموعة الدول الأعضاء تقوم بالعمل ككيان واحد في مفاوضات الاتفاقيات التجارية مع الدول غير الأعضاء. ويعد اتحاد البينيولوكس الذي تأسس في عام 1947 م أحد أمثلة الاتحادات الجمركية، ويضم كل من بلجيكا، هولندا، ولكسمبورغ، وهو الاتحاد الذي اندمج لاحقاً في الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

**3- السوق المشتركة:** وهي صيغة تقوم على حرية حركة السلع، وتطبيق تعريفية جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي، والغاء القيود على انتقال عناصر الانتاج كالعامل ورأس المال، وتشكيل سوق يتم في إطارها انتقال عناصر الانتاج من السلع والأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة كوسيلة لاعادة توزيع عناصر الانتاج، وتحقيق مبدأ الكفاية القصوى في استغلال الموارد الاقتصادية في ظل آلية السوق. و" في ظل السوق المشتركة يصبح التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية والنقدية والاجتماعية من الأهمية بمكان، بل انه يصبح ضرورياً، لكمال اسواق السلع وعوامل الانتاج، والا ترتب على اختلاف مثل هذه السياسات تمييز بين السلع أو عوامل الانتاج " (5).

3 - عبد القادر بله محمد أحمد: التكتلات الاقتصادية الدولية (الاتحاد الأوروبي نموذجاً). بحث تخرج لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي، مقدم إلى قسم الاقتصاد التطبيقي في كلية الدراسات التجارية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. الخرطوم، السودان. 2017 م. ص 8.

4 - رحيمة صالح بوصبيح: التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية: دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، مقدمة إلى معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة محمد خيضر - بسكرة. الجزائر. العام الدراسي 2010 / 2011 م. ص 3.

5 - ايمان عطية ناصف: مبادئ الاقتصاد الدولي. دار الجامعة الجديدة. الاسكندرية، مصر. الطبعة الأولى 2008 م. ص 225.

وكانت السوق الأوروبية المشتركة التي ظهرت عام 1957 م على إثر معاهدة روما، النموذج الأوضح والأشهر لتطبيق هذا النوع من التكتلات الاقتصادية.

**4- الاتحاد الاقتصادي:** وهو يعتبر أكثر تطوراً من " السوق المشتركة، ويتم بالإضافة إلى الإجراءات التي تتم في شكل السوق المشتركة اتخاذ إجراءات تهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية (التجارية، المالية، النقدية، والاجتماعية) بين الدول الأعضاء، والتي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب واعانات البطالة، وكذلك اقامة سلطة قضائية عليا ذات اختصاصات محددة في كافة المجالات الاقتصادية، وتكون احكامها ملزمة وواجبة النفاذ لسرعة البت في المنازعات الاقتصادية " (6).

**5- الاتحاد الاقتصادي المتكامل:** وهو آخر درجات التكامل الاقتصادي، والمستوى الأكثر تقدماً. ويتم في هذا الشكل توحيد كل السياسات الاقتصادية بين الأعضاء، بما في ذلك النقدية والمالية والاجتماعية ومجالات الاستثمار والانتاج. ويتم تشكيل سلطة فوق قومية، مهمتها مراقبة تنفيذ السياسات الموحدة واصدار القرارات الملزمة لجميع الاعضاء. و" لأن توحيد السياسات الاقتصادية وزيادة الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المتحدة اقتصادياً، لا يعد كافياً لاستكمال متطلبات تحقيق الوحدة الاقتصادية، ومدتها بمقومات استمرارها، فان الاتحاد الاقتصادي ينشأ مؤسسات عديدة تتخطى صلاحيتها الحدود القومية وتصبح قراراتها ملزمة لجميع الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي، وبذلك يتم استكمال الاطر المؤسسية للاتحاد، وأهمها السلطة العليا فوق الدولة، والتي تتولى تحديد سياسات الاتحاد " (7).

وقد تبلورت التكتلات الاقتصادية بشكل أكثر وضوحاً وتمييزاً منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين الماضي، حيث حدثت في تلك الفترة تحولات سياسية واقتصادية كبيرة وبنوية أثرت على مجمل المشهد الاقتصادي والسياسي في العالم. ومن أهم تلك التحولات سقوط الاتحاد السوفيتي، وانتصار الرأسمالية ونهاية الحرب الباردة وبداية النظام العالمي ذو القطب الأحادي. فهذه التحولات الكبيرة أدت إلى ظهور مفاهيم جديدة في العالم مثل العولمة التي تضمنت ظهور وتوطيد التكتلات الاقتصادية الكبرى، حيث التأتيرات الكبيرة على مجمل الصعد التكنولوجية والسياسية والقيمية في كل العالم.

وفي هذه المرحلة ظهرت التغييرات واضحة من حيث زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين مختلف دول العالم، حيث الشبكة الهائلة من العلاقات التجارية والمالية والتكنولوجية المعقدة، وما ترتب على ذلك من تعاضم نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات، والتأثير الكبير الذي مارسه على الاستثمار الدولي والتجارة العالمية وكذلك أنماط التخصص وتقسيم العمل الدولي. وهذا ما أدى إلى تزايد الشعور والاعتقاد لدى الوحدات السياسية بأهمية العمل على الصعيد الاقليمي وبناء وتوطيد التكتلات الاقتصادية لمواجهة التحديات والتغييرات على صعيد العالم. وهو ما أدى إلى ظهور وتوطيد التكتلات الاقتصادية الكبرى منذ ذلك الوقت.

#### ثانياً: العوامل والدوافع التي أدت لظهور التكتلات الاقتصادية:

لا يمكن التركيز فقط على الدوافع الاقتصادية التي تجعل مجموعة من الدول تتجه باتجاه التكتل والتكامل الاقتصادي، فهناك مجموعة من العوامل الأخرى لا تقل أهمية عن الدوافع والمغريات الاقتصادية، فالتكتل يهدف إلى تقوية العلاقات الاجتماعية والثقافية أيضاً. فالتكتلات، إذ كانت في الاصل اقتصادية الهدف والرؤية، إلا انها تتطور لتصبح اطاراً شاملاً، يتعدى إلى مجالات مختلفة من مجالات الحياة مثل الثقافة والمجتمع والسياسة والاتصالات والرياضة وغير ذلك. فهذه الأوجه والمجالات من الحياة، تقرب الشعوب من بعضها البعض، وتحاول ان تمحي تراثاً سابقاً من العدا والحروب والكراهية والنظرات والاحكام السلبيه المسبقة.

6 - عيسى حمد الفارسي: التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي. ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية، والتي عقدتها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس. سطيف، الجزائر. 2004 م. ص 7 و8.

7 - علي القزويني: التكامل الاقتصادي الدولي الاقليمي في ظل العولمة. من منشورات أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس، ليبيا. الطبعة الأولى 2004 م. ص 260.

وبشكل مباشر نستطيع الحديث عن بروز قناعة لدى العديد من الدول بضرورة تشكيل التكتلات بعيد ظهور أحداث سياسية وأخرى اقتصادية سلبية، جعلت التخوف من وقوع كوارث وفوضى أمرا سليما، لذلك كان القرار بالتعاون والتكتل معا، ومن هنا فقد تعززت " المصالح المشتركة في التعاون الاقتصادي نتيجة اندلاع الحرب الباردة في نهاية العقد الرابع من هذا القرن. ومنذ ذلك الوقت، أصبح التعاون ضرورة استراتيجية ملحة لمواجهة العدو المشترك. وكان الشعور السائد في ذلك الوقت هو الضعف الاقتصادي للدول الغربية مما سيجعلها عرضة للتهديدات الشيوعية الداخلية وللضغط الخارجي من الاتحاد السوفيتي. ولذلك فقد أصبح التعاون الاقتصادي ضروريا ليس فقط لإعادة بناء اقتصاديات الغرب والتأكيد على استمراريته، بل أيضا للتأكيد على الأمن السياسي والعسكري لتلك الدول " (8).

ونستطيع التركيز على دافعين مهمين ورئيسيين هنا وراء تشكيل التكتلات الاقتصادية، وهما مجموع الدوافع الاقتصادية ومجموع الدوافع الأمنية والسياسية:

**أولاً: الدوافع الاقتصادية:** التكتل الاقتصادي يقوم على توسيع الأسواق، حيث تؤدي عملية توسعة السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، وتزايد وتطور فرص الاستثمار. ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية في النقاط التالية: 1- التمتع بالوفورات الانتاجية الكبيرة سواء الوفرات الناشئة في حجم الانتاج الداخلي فيما يسمى بالوفورات الداخلية، أو الوفرات الخارجية التي تتكون من العوامل الأخرى خارج نطاق المشروع. 2- زيادة درجة المنافسة وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد. 3- توسيع حجم السوق، وخلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية. 4- زيادة معدل التبادل الدولي والتجارة الدولية البينية بين الدول الأعضاء. 5- زيادة نصيب التكتل الاقتصادي من التجارة العالمية. 6- زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية. 7- الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة مما يسببها الديناميكية والفاعلية، إذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة النمو الاقتصادي. 8- تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة والقضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر. 9- خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث التكامل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية. فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية، والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الإقليمية من رأس مال اجتماعي (كالسود، المطارات، الطرق، المعاهد العلمية..). " (9).

**ثانياً: الدوافع الأمنية والسياسية:** وهي مجموعة من العوامل المكملة للعوامل الاقتصادية، التي تدفع دولة أو مجموعة من الدول إلى التكتل والتعاون المشترك، ويمكن إيجازها فيما يأتي: 1- تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء وإشاعة اجواء من الثقة والتفاهم المتبادل وحسن الجوار والاستقرار السياسي في المنطقة، كما أن العلاقات التجارية والاقتصادية المتوازنة التي تحقق مصالح البلدان الاعضاء هي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع والاجواء السياسية على المستويين المحلي والإقليمي. 2- مع تعميم العلاقات الاقتصادية التكاملية، وتحسين الاجواء السياسية، يشكل الإطار الاقتصادي السياسي للأمن القومي وإزالة بؤر التوتر والصداع والخلافات الحدودية وغيرها، ويتحقق الاستقرار الاقتصادي والأمن في آن واحد. 3- يعد التكتل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الاعضاء المجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية، أو تعزيز القوة التفاوضية للبلدان المتكتلة في إيجاد علاقات اقتصادية سياسية أكثر عدلا وتوازنا مع البلدان الصناعية والمنظمات الدولية التي تتحكم بها هذه البلدان " (10).

وبالتوسع في الجانب التاريخي، نجد أن هناك دوافع وجدانية وفكرية أيضا راودت بعض الدول والأشخاص بغية توحيد الإقليم الذي يعيشون فيه. والمثال هنا هو حلم توحيد القارة الأوروبية في إطار سياسي اقتصادي كبير. حيث عبر قرون طويلة راودت فكرة توحيد القارة الأوروبية العديد من المفكرين والساسة والمثقفين الأوروبيين، ويمكن القول هنا إنه تاريخيا فقد " خرجت فكرة توحيد أوروبا لأول مرة في عصر النهضة الأوروبية في وثيقة حملت اسم

8 - جون ادلمان سبيرو: سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية. ترجمة: خالد قاسم. مركز الكتاب الاردني. عمان، الاردن. الطبعة الأولى 1987 م. ص 7.

9 - أسامة المجذوب: العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية. الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر. القاهرة، مصر. الطبعة الثانية 2001 م. ص 54.

10 - مفتاح صالح وسليم قط: واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجية تحقيقه. الملتقى الدولي الثاني للتكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق. من 17 إلى 19 نيسان/ ابريل 2007 م. جامعة عمار ثليجي. الجزائر. ص 69 و70.

تراكتاتوس كتبها في عام 1464 م ملك بوهيميا بوديراد بعد 11 عاما على سقوط القسطنطينية في أيدي الأتراك، من أجل مواجهة الإمبراطورية العثمانية. وطالب الملك البوهيمي بوضع ميثاق عدم اعتداء بين الشعوب المسيحية، وإقامة سلطة قضائية ذات صلاحيات ونوع من البرلمان يضم الدول الأعضاء " (11).

وفي عصر التنوير الأوروبي سعى مفكرون أوروبيون من أمثال جان جاك روسو (1712 — 1778 م) وفكتور هوغو (1802 — 1885 م) إلى التركيز على ضرورة إقامة نظام تحالف بين الأمراء الأوروبيين، من أجل ضمان السلام وعدم الاعتداء. لذلك من الممكن القول بأن " الاتحاد الأوروبي، كمنظمة إقليمية فوق قومية، كانت قبل كل شيء مشروعاً فكرياً تبلور في أذهان مفكرين وحكام وفلاسفة وفقهاء ورجال قانون ومصالحين اجتماعيين، قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي تسهم في بنائه مؤسسات تحظى بدعم رؤساء الدول والحكومات وقطاع كبير من النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول الأوروبية. وهذا المشروع لم يظهر فجأة في صورة نص متكامل قابل للتطبيق على أرض الواقع. بل تبلور تدريجياً وعلى مدى عقود طويلة من خلال رؤى فكرية في البداية اختلفت دوافعها وأهدافها، بحيث شكلت هذه الرؤى مخزوناً أخذت منه النخبة السياسية عندما بدأت الظروف العالمية والإقليمية تتضح، حتى دخلت معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ في الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 1993 م " (12).

ومن المهم القول بأن التعاون الفرنسي — الألماني كان الأساس في تشكيل الاتحاد الأوروبي بصيغته الحالية، حيث بعيد استقالة الجنرال ديغول بات الطريق مفتوحاً لكي تقود باريس الاتحاد الأوروبي، ولا سيما في ظل حكومة الاشتراكي فرانسوا ميتران، لكي تصبح الطريق معبدة للانضمام دول كتلة المعسكر الاشتراكي، ومن هنا فقد " كانت الأحداث التي شهدتها سنة 1989 م انقلاباً مزلزلاً، فمع تفكك الكتلة السوفيتية — الذي فتح آفاق توسيع الجماعة شرقاً — بات أيضاً توحيد ألمانيا ممكناً، لكن المستشار الألماني هيلموت كول كان بحاجة إلى مساندة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، وذلك لأسباب رسمية، إذ إن فرنسا — باعتبارها قوة احتلال — كان يحق لها استخدام حق الفيتو ضد توحيد ألمانيا، وأيضاً لضمان ألا تقوض العلاقات الشرقية الجديدة الجماعة الأوروبية والشراكة الفرنسية — الألمانية، وذلك سيراً على خطى السياسة التي أرساها المستشار السابق فيلي برانت. رأى ميتران أن العملة الموحدة هي السبيل إلى ربط ألمانيا بنظام الجماعة رباطاً لا ينفصم، ومن ثم اعتبرها شرطاً لتوحيد ألمانيا. وقد ضمن هذا لكول ما يلزمه من مساندة في ألمانيا للمضي قدماً في المشروع " (13).

لقد مارست ألمانيا وفرنسا الدور المركزي في تشجيع الدول الأوروبية الصغيرة والتأثير عليها للانضمام إلى الاتحاد الناشئ، حيث مجموعة كبيرة من الاغراءات والحوافز الاقتصادي والاجتماعية والسياسية. وحالياً يتكون " الاتحاد الأوروبي من 28 وحدة/ دولة عضو، وقد انضمت عشرة دول دفعة واحدة في عام 2004 م، وفي عام 2007 م، انضمتا للاتحاد كل من رومانيا وبلغاريا، فيما كانت كرواتيا هي آخر دولة تنضم للاتحاد وذلك في الأول من تموز عام 2013 م. وقد تأسس الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت الموقعة عليها عام 1992 م والتي حددت حق كل دولة أوروبية في التقدم بطلب عضوية الاتحاد الأوروبي، وهذا يعني عدم تحديد شروط أو معايير موضوعية يتعين توفرها في الدول الراغبة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي باستثناء شرط احترام القيم الأوروبية، مما يجعله نظام سياسي مفتوح لكافة الوحدات الدولية في القارة الأوروبية، وإن حدود هذه القارة هي حدود الاتحاد، بل إن البعض ذهب إلى أبعد من ذلك من خلال التأكيد على الهوية الدينية للاتحاد عندما اعتبروه نادياً مسيحياً، وبهذا فإن سعي تركيا المتواصل للانضمام للاتحاد الأوروبي منذ عدة عقود قد لاقى اعتراضاً كبيراً بالنظر إلى هويتها المتميزة عن أوروبا. ورغم أن الاتحاد الأوروبي لم يضع أية شروط إضافية لانضمام الدول المرشحة للعضوية ما عدا الشروط العامة التي تم تبنيها في الاتفاقيات المؤسسة للاتحاد، لكن الفرق الشاسع في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول وسط وشرق أوروبا، ودول الاتحاد دفع مجلس الاتحاد الأوروبي في عام 1993 م ليضع ما يعرف شروط كوبنهاجن التي تضمنت الشروط الآتية: أولاً: شروط سياسية: تفرض على الدولة المترشحة للعضوية

11 - أحمد سعيد نوفل: الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات. ورقة مقدمة إلى جامعة اليرموك الأردنية.

عمان، الأردن. بدون تاريخ نشر. ص 2.

12 - مخلد عبيد المبيضين: الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية مثمرة. الأكاديميون للنشر والتوزيع. عمان، الأردن. الطبعة الأولى 2012 م. ص 25.

13 - جون بيندا وسايمون أشروود: الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جداً. ترجمة: خالد غريب علي. مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2015 م. ص 32.

ان تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية ودولة القانون، وأن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الاقليات. ثانيًا: شروط اقتصادية: يلزم وجود نظام اقتصادي فعال في الدولة المترشحة للعضوية يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد. ثالثًا: شروط تشريعية: تقوم الدولة المترشحة للعضوية بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الاتحاد " (14).

### ثالثًا: خصائص التكتلات الاقتصادية والآثار المترتبة عليها:

يمكن تقسيم هذا المحور إلى قسمين: الأول: خصائص التكتلات الاقتصادية والثاني: الآثار المترتبة على وجود وعمل وتفاعل التكتلات الاقتصادية.

**أولاً: خصائص التكتلات الاقتصادية:** لكي تنجح التكتلات الاقتصادية في تحقيق الغرض الذي تشكلت من أجله، والذي يمكن تلخيصه في الرخاء الإقليمي والعالمي، وتحقيق ونشر الازدهار الاقتصادي والامن والاستقرار والتعاون بين الوحدات السياسية، فمن المهم توفر مجموعة من الخصائص، يمكن " ايجازها في النقاط التالية: 1- ان تكون ذات توجه عالمي، بمعنى ألا تتحول إلى قلاع تجارية حصينة تمنح المعاملة التفضيلية لأعضائها، وترفع مزيدا من الجدران والأسوار في وجه الدول الأخرى خارج الإقليم. 2- ان تساهم في تعزيز نمو الاقتصاد العالمي عن طريق وضع مصالح الدول الأخرى، خاصة النامية في الاعتبار، وكذلك العمل على دعم النظام متعدد الأطراف وصيانة ما تم تحقيقه من إنجازات في إطاره. 3- نظرا للتوسع المطرد في نطاق التكتلات الإقليمية لتغطي مجالات لم يتضمنها الإطار التعاقدى لمنظمة التجارة العالمية. فلابد من وضع معايير جديدة في إطار هذه الأخيرة لتقييم الآثار الكلية لهذه التكتلات على الأطراف غير الاعضاء. 4- تصبح المعاملة التفضيلية الممنوحة في إطار التكتلات الإقليمية - خاصة في المجالات الجديدة - ذات تكلفة مرتفعة لغير الاعضاء، حتى لو لم يكن ذلك متعمدا، خاصة اذا لم يتم تخفيف القيود الخارجية، واذا ما أدت الاجراءات الإقليمية إلى تحرير الاستثمار والخدمات وحرية انتقال العمالة بين الدول الاعضاء، وبالتالي تقليص فرص الدول الأخرى في المنافسة العادلة. 5- يتوافق التوجه الخارجي للتكتلات الإقليمية من حيث المفهوم، مع التوجه الخارجي للسياسات الوطنية للدول المنفردة. فالتكتلات الإقليمية تعتمد أساسا على اللوائح الداخلية أكثر منها على القواعد الدولية، ولعل من أهم ملامح التوجه الخارجي تحديد المدى الذي ستصل إليه هذه اللوائح على صعيد تخفيف القيود ضد غير الاعضاء، نتيجة انشاء التكتل الإقليمي الذي يزيد تلقائيا من القدرة الاقتصادية لدول التجمع من خلال تزايد آثار الكفاءة المتعلقة بتكلفة الانتاج والآثار الديناميكية الأخرى للاستثمار في إطار إقليمي. 6- يجب ان تكون احكام الاتفاقيات الإقليمية متوافقة بشكل لا يلغي الحقوق المكتسبة بموجب احكام منظمة التجارة العالمية، كما لا يجب ان تحد من آلية تسوية المنازعات التابعة للمنظمة. 7- ضرورة ضمان شفافية قواعد الترتيبات الإقليمية ولوائحها ومعاييرها بحيث تصبح أكثر وضوحا، لتفادي صعوبة فهمها من قبل الأطراف الخارجية التي لم تشارك في مفاوضاتها " (15).

**ثانياً: الآثار المترتبة على التكتلات الاقتصادية:** ويمكن الحديث هنا عن 1- الآثار الساكنة للتكتلات الاقتصادية: وهي تنجم عن اعادة تخصيص نهائية للموارد الانتاجية من رأس مال وقوة عمل وغيرها من الموارد القائمة، يعقبها ذكر لما تفضي إليه الاعتبارات الديناميكية من تعديلات لنتائجها، وترتبط هذه الأخيرة بآثار التكامل على الطاقة الانتاجية والنتائج المحتمل، في حين يتمثل المصدر الثالث للمكاسب المحتملة في تحسين شروط التبادل للتجمع الإقليمي مع بقية العالم نتيجة تحسين الأسعار النسبية للسلع المتجر بها " (16).

ويمكن الحديث هنا عن الاتحاد الجمركي بوصفه يعكس الآثار الساكنة للتكتلات الاقتصادية، فالإعفاءات الجمركية للبضائع بين الاعضاء وتفضيل بضائع الاعضاء يحقق ارباحا وتبادلات ناجحة تصب في انجاح تجربة التكتل الاقتصادي هنا. 2- الآثار الديناميكية للتكتلات الإقليمية: ويعني هنا حدوث تغيرات طويلة المدى بعد استيعاب الآثار

14 - معن عبد العزيز الرئيس: الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد: القيود والفرص. رسالة ماجستير

مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط. عمان، الأردن. 2014 م. ص 44 و 45.

15 - أسامة المجذوب: العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية. مصدر سبق ذكره. ص 200 و 201.

16 - نوال شحاب: أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية. رسالة ماجستير في العلوم السياسية مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والاعلام جامعة الجزائر 3. الجزائر. السنة الدراسية 2010/2009 م. ص 167.

الأولية/ الآثار الساكنة. أي أحداث التغييرات في اوضاع الاقتصاديات الوطنية وفي اوضاع المنتجين. وهنا يصبح العمل على ترشيد الهياكل الصناعية للدول الاعضاء، وهي عملية طويلة تفسح المجال لإعادة هيكلة الاقتصاديات المعينة بما يعظم الاستفادة من الفرص التي تخلقها ويتيح معالجة الآثار السلبية التي ربما نجمت عنها. ومن المهم الترتيب على نحو تدريجي بما يسمح بتكيف اقتصاديات الاعضاء للتغيرات الناجمة، من خلال زيادة المنافسة وفورات الحجم، وتحسين مناخ الاستثمار ونقل عناصر الانتاج من عمال من مناطق الوفرة إلى مناطق الندرة. وتوسيع مدى التجارة والتعاون بين الشركات والمصانع والأسواق. وكل ذلك بشكل منهجي مدروس ومتفق عليه بين الدول الاعضاء. 3- آثار التكتل على حدود التبادل: وهنا يمكن الذهاب بان " الاعتماد على الرفاهية المطلقة باعتبارها المقياس الوحيد لتقييم الآثار المحتملة لاتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية يكون في بعض الاحيان مؤشرا مضللا، اذا اخذنا بعين الاعتبار توزيع المكاسب بين الدول الاعضاء في الاتفاقية وبين الدول غير الاعضاء. بعبارة اخرى يمكن ان تشهد الدول الموقعة على اتفاقية تجارة اقليمية ازدهارا اقتصاديا ينعكس على زيادة رفاهية هذه الدول، ولكن ذلك على حساب الدول غير الاعضاء، أي على حساب الدول خارج الاتفاقية، وبشكل خاص تلك التي كان لها علاقة تجارية سابقة مع دولة أو عدة دول ضمن الاتفاقية " (17).

ومن الآثار المترتبة على عمل التكتلات الاقتصادية " المساهمة بشكل فعال في زيادة معدلات التوظيف والتخفيف من حدة البطالة في الدول الأعضاء، اضافة إلى تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وبالتالي خلق آثار ايجابية على مستوى التكامل الاقتصادي للدول الاعضاء " (18).

وقد ادت بعض الاتفاقيات الإقليمية لخلق فرص تجارية جديدة لقطاعات معينة من الاقتصاد، ولكنها تسببت في تحويل التجارة إلى قطاعات اقتصادية اخرى. ومن هنا مثال الاتحاد الأوروبي الذي قام بخلق فرص تجارية جديدة في كثير من القطاعات، ولكنه أخفق في قطاع الزراعة، وكان أثره يميل إلى تحويل التجارة مسبقا تراجعاً في رفاهية الدول غير الاعضاء فيه، وبالخصوص دول البحر الابيض المتوسط.

ونظرياً، وبالحدوث عن خصائص التكتلات الاقتصادية والآثار المترتبة عليها، فان القوة كانت هي الاساس في أحداث التغييرات الجيواستراتيجية في العالم، وخصوصاً في أوروبا. فتغيير موازين القوة، أدى لانتهيار امبراطوريات وتغيير حدود وظهور دول وتكتلات جديدة، ومن هنا يمكن القول " ان نظرة سريعة على صعود وافول ثلاث قوى عظمى اوروبية في القرنين الماضيين تؤكد الادعاء بان الثروة تمثل الاساس للقوة العسكرية، وان الثروة تمثل وحدها مؤشراً جيداً للقوة الكامنة. ويتأكد الدور الحاسم للثروة في تحديد القوة في ذلك التغيير العميق الذي حدث في توازن القوة بين فرنسا وألمانيا، في القرن التاسع عشر، وتغير مكانة روسيا في توازن القوة بين عامي 1800 و 2000 م " (19).

وبغية ادامة التكتلات الاقتصادية وتحقيق آثار ايجابية، والمثال هنا هو الاتحاد الأوروبي، فان هناك حاجة كبيرة إلى المراجعة الدائمة والاصلاح. فلتحقيق النتائج الايجابية والحصول على رقي اقتصادي واجتماعي واستقرار سياسي داخل التكتل وخارجه، من المهم جداً القيام بمراجعة دائمة، والنزوع إلى الاصلاح والتطوير دائماً، حتى وان بدت حالة الاتحاد/التكتل جيدة، ومن هنا فمن المعترف به على نطاق واسع " ان بنى حكم الاتحاد الأوروبي تتطلب اصلاحاً مؤسسياً. وكواحد من أكبر اقتصاديين في العالم، فان استقراره واستقرار اليورو لهما انعكاسات عالمية مهمة. وبينما تتنوع وجهات النظر بشأن الاتجاه الصحيح للإصلاح، هناك اتفاق على ان عملة مشتركة مستقرة تتطلب انضباطاً مالياً حكومياً. ان المصلحة المشتركة والعميقة في الانضباط المالي الحكومي هي ببساطة غير متوافقة مع التحليل المالي الحكومي الكامل مع المركزية. لقد كان هذا مستوعباً في قواعد ماسترخت الاصلية. وما إذا كانت تلك القواعد والاجراءات الرقابية قابلةاً للتعديل بحيث تستوعب الاستجابات للصدمات، والتكيفات الهيكلية، وسياسات

17 - حسين عمر: التكامل الاقتصادي: انشودة العالم المعاصر. دار الفكر العربي. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 1998 م. ص 24 و 25.

18 - عبد الرحمن روابح: حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر. العام الدراسي 2012/2013 م. ص 148.

19 - جون ميرشايمر: أساسة سياسة القوى العظمى. ترجمة: مصطفى محمد قاسم. مطابع جامعة الملك سعود. الرياض، السعودية. الطبعة الأولى 2012 م. ص 85.

مواجهة التقلبات الدورية، مع المحافظة على الضوابط، هو موضوع التحليل والمناقشة. ان البديل هو درجة أكبر من المركزية المالية الحكومية، على الرغم من انه تظل هناك اسئلة حول الامكانية السياسية للتحرك في هذا الاتجاه " (20).

أما على الصعيد الخارجي، فيجب ان تراعي التكتلات الاقتصادية وفقا للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة مصالح الوحدات السياسية خارج إطار التكتل الاقتصادي، بحيث لا يكون هناك ضرر أو غبن يقع عليها جراء المنافسة بين اقتصاديات الوحدات السياسية واقتصاد التكتل الاقتصادي، حيث ميزان الربح دائما في صالح هذا الاخير. وإحدى أهم الآثار الخارجية المترتبة على عمل التكتلات الاقتصادية هو الاثر الكبير على اقتصاديات الدول الاخرى التي تقع خارج التكتل، حيث فرص المنافسة مع دول التكتل محدودة وضيقة للغاية. يجب على التكتلات الاقتصادية الإقليمية ان تراعي هذه القضية، وان تعمل على ضمان مصالح الوحدات السياسية الاخرى خارج إطار التكتل من خلال معاهدات واتفاقيات ثنائية تضمن مصالح هذه الاخرية.

وبالاعتماد على ما سبق من رأي، يقترح المفكر الاقتصادي العالمي سمير أمين (1931—2018 م) مجموعة من الخطوات لإعادة التوازن والعدل إلى الميزان الاقتصادي والتنموي بين دول العالم، او تنظيم تبعية متبادلة في خدمة الشعوب كما يقول. وهذه الخطوات هي: "أولا: إعادة التفاوض حول "الحصص في الأسواق"، وقواعد الوصول إليها. هذا المشروع يشكك، طبعاً، بقواعد منظمة التجارة العالمية التي تعمل، تحت ستار "التنافس الشريف"، للدفاع حصراً عن مصالح وامتيازات الاحتكارات العالمية الكبرى. ثانياً: إعادة التفاوض على نظم أسواق الرساميل، من أجل وضع حد لسيطرة عمليات المضاربة المالية، وتوجيه التوظيف نحو النشاطات الانتاجية من الشمال والجنوب. هذا المشروع يطرح السؤال عن وظائف البنك الدولي، وربما عن وجوده نفسه. ثالثاً: إعادة التفاوض في مسائل النظم النقدية بهدف إقامة أنظمة إقليمية تضمن الاستقرار النسبي للصرف، وتستكمل بتنظيم تبعتها المتبادلة. هذا المشروع يطرح السؤال عن صندوق النقد الدولي، ودور الدولار، ومبدأ الصرف الحر والقائم. رابعاً: اعتماد ضريبة ذات بعد عالمي مثلاً ضريبة على الدخل الناتجة عن استثمار الموارد الطبيعية وإعادة توزيعها عالمياً وفق معايير محددة واستخدامات هادفة. خامساً: نزع السلاح من الأرض، بدءاً بتقليص قوة الدمار الشاملة لدى البلدان الأكثر قوة. سادساً: ديمقراطية منظمة الأمم المتحدة " (21).

#### رابعاً: تأثير التكتلات الاقتصادية في دفع السياسة الدولية نحو عالم متعدد الاقطاب:

بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 م والتي انتهت بتحرير الكويت من احتلال النظام العراقي، وبدء انهيار وتفكك الاتحاد الاوروبي، بدأ نظام دولي جديد يتشكل وهو قائم على السيطرة الاحادية، أو نظام القطب الواحد. وعد الكثير من المفكرين السياسيين هذه المرحلة بمرحلة سيطرة الولايات المتحدة الاميركية كقوة كبرى وحيدة، وانتهاء نظام ثنائي القطب، وذلك بزوال دولة الاتحاد السوفييتي. وعدّ البعض بقاء الولايات المتحدة "نهاية التاريخ" وانتصار النموذج الليبرالي الرأسمالي الغربي على باقي نماذج الحكم. لكن وبعيد سنوات من تلك المرحلة، يبدو لنا المشهد الدولي قريباً الآن من النظام متعدد الاقطاب. فثمة قوى ناهضة مثل التكتل الاقتصادي الاكبر: الاتحاد الاوروبي وكل من الصين وروسيا والهند واليابان. وهذه قوى اقتصادية وبشرية وايساً عسكرية لا يستهان بها، قادرة بمفردها، او عبر تكتلات معينة، ان تتحدى الولايات المتحدة الاميركية وتضع حدا للنظام الثنائي القطبية، الذي تسعى اميركا لجعله واقعا لا يقبل الشك أو التغيير.

والمشهد الجديد الذي شرحناه في السطور السابقة، هو حتما ترجمة للتعريف العالم للنظام متعدد القطبية والذي يقول: بان " معالم هذا النظام المتعدد الاقطاب يتميز بوجود مجموعة قوى تمتلك من مصادر القوة القومية، والنفوذ ما

20 - مايكل سبينس: التقارب التالي: مستقبل النمو الاقتصادي في عالم متعدد السرعات. ترجمة: حمدي أبو كيلة. من اصدارات المركز القومي للترجمة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2016 م. ص 342 و343.

21 - سمير أمين: الإقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين. ترجمة: فهمية شرف الدين. دار الفارابي. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2002 م. ص 146 و147.



يجعلها تتبوأ مركزا هاما على قمة الهرم الدولي، وبالشكل الذي يجعلها متميزة عن غيرها، ومتكافئة نسبيا، ان لم تكن متعاطفة تقريبا مع بعضها البعض" (22).

اذن فالمشهد الدولي، وان كان بوصف حاليا بانه قائم على نظام القطبية الاحادية وقيم الليبرالية الغربية واقتصاد السوق وسيادة التفسير الرأسمالي للاقتصاد والسياسة والتاريخ، الا انه في واقع الامر يتجه نحو تشكيل النظام متعدد القطبية. وهذا النظام يقوم بالدرجة الأولى على التكتلات الاقتصادية القوية، والتي باتت تبحث لنفسها عن دور سياسي وعسكري ايضا، ولا تكتف بالريادة الاقتصادية. ومثال الاتحاد الاوروبي هنا الذي يعد اقوى تكتل اقتصادي متشكل من 27 دولة، تبحث لنفسها الان — ضمن هذا التكتل — عن دور سياسي وعسكري في القارة الاوروبية وفي كل العالم. فالدور الاقتصادي يجب ان يقترن بالدور السياسي والحضور العسكري الرادع ايضا.

واستطرادا في الموضوع، يمكن القول انه و" مع تداعي المنظومة الاشتراكية وانهيار الاتحاد السوفيتي بدأت ابعاد القطبية العالمية، الاقتصادية والسياسية، خصوصا بالتحديد من جديد، انطلاقا من توازنات القوى الجديدة، وتغير نوعية الصراع من صراع الاعصاب الباردة إلى صراع الاقتصاد، وقد تجلى ذلك واضحا في تبلور الموقف الاوروبي الموحد بقيادة عملاقي أوروبا، المانيا وفرنسا، ضد الهيمنة الاميركية واتجاه أوروبا إلى الوحدة للخروج من ربقة هذه الهيمنة، وكذلك الموقف الياباني السري والعلني من الدور الهامشي الذي تعيش في ظله اليابان على ما تملكه من مقومات القوة التي تفوق أميركا ذاتها في كثير من أهم الجوانب التقنية. وعلى الرغم من أن الصراع الاقتصادي العالمي يدور حول ثلاثة محاور رئيسية هي الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الاوروبي، نواة الوحدة الأوروبية، إلا ان ثمة قوى كبرى جانبية قد لا تقل في المستقبل القريب أهمية وخطورة عن هذه المحاور الثلاثة، وهي الصين ونمور آسيا الاربعة، ثم السبعة. من دون نسيان التجمعات الاقتصادية في أكثر من بقعة من العالم، فكل منها يبحث عن موضع قدم على ساحات الصراع العالمية" (23).

وخلال النظر والبحث في التاريخ نجد بان نظام القطبية الثنائية لم يحقق السلام، بل كانت هناك حرب باردة — تخللتها أزمات كبيرة كادت ان تتحول إلى مواجهات عسكرية — بين القطبين الكبيرين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية. كذلك الحال بالنسبة لنظام القطب الواحد، فهو، وان كان يملك الردع ويجعل من الآخرين يحسبون ألف حساب قبل التفكير بالهجوم لتغيير الخرائط السياسية، او الاستحواذ على الثروات ومنابع الطاقة، الا ان القطب الاوحد يتحرك بحسب مصالحه هو، وليس بحسب مصالح العالم وشعوب العالم. وحتى الاحلاف والتكتلات الكبيرة التي تتشكل الآن وتنتهي نظام القطب الاحادي، وتوطد نظاما متعدد الاقطاب في العالم، لا يمكنها ترسيخ السلام واستبعاد فكرة الحروب والمواجهات أو ضبط النزاعات في العالم، ومن هنا يصح القول " بأن التنافس العسكري بين مجموعتين متصارعتين وشيوع القطبية الثنائية في البنيان السياسي الدولي لا يفشل في تحقيق مزيد من الأمل فحسب، بل يساهم باطراد في زيادة التوتر وجعل الخلاف أكثر حدوثا. أن الاحلاف لا تفشل فقط في تحرير اعضائها من الانفاق الزائد على التسليح بل أنها تخلق تنافسا بين كتل من الدول مما يحتم مزيدا من الانفاق. وما أن يقوم تحالف مع دولة حتى تزداد أهمية استمرار حكومة تلك الدولة، ويصبح التركيز على الحيلولة دون حصول أي تغيير سياسي داخلي يكون من شأنه تهديد التحالف. وهكذا انساقَت الولايات المتحدة إلى دعم حكومات طاغية وغير شعبية لكي تضمن عدم حدوث مثل هذا التغيير" (24).

اذن فوجود التكتلات الاقتصادية لا يعني توطيد السلام والامن والاستقرار كما ذكرنا. بل ان التنافس في ميادين الاقتصاد والسياسة والقوة يزداد، ويبحث كل تكتل او دولة عن مصادر قوة وتحالفات جديدة من أجل ردع الطرف الآخر ومنعه من التمدد على حساب حضوره الاستراتيجي هنا وهناك. ومن هنا فان " الحقيقة المرة هي ان السياسة الدولية كانت دوما ميدانا قاسيا وخطرا، ومن المرجح ان تظل كذلك. فرغم التقلبات في كثافة التنافس بين القوى العظمى، لا تزال احدى هذه القوى تخشى الاخرى وتتنافس دوما فيما بينها على القوة. ولا يزال الهدف الاهم لكل

22 - محمد عوض الهزايمة: قضايا دولية: شركة قرن مضي وحمولة قرن أتى. بدون اسم دار النشر. عمان، الأردن. الطبعة الأولى 2005 م. ص 21.

23 - عزت السيد أحمد: المذاهب الاقتصادية الكبرى. من اصدارات جامعة تشرين السورية. اللاذقية، سوريا. الطبعة الأولى 2009 م. ص 312.

24 - محمد عزيز شكري: الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية. من إصدارات سلسلة (عالم المعرفة)، وهي سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت. دولة الكويت. الطبعة الأولى 1978 م. ص 24.

دولة هو ان تزيد نصيبها من القوة العالمية، ما يعني ان تكتسب القوة على حساب الدول الاخرى. على ان القوى العظمى لا تسعى لأن تكون القوة العظمى الأقوى وحسب، وان كانت تلك نتيجة مرضية، بل يتمثل الهدف النهائي لكل منها في ان تصبح الدولة المهيمنة (*hegemon*)، أي القوة العظمى الوحيدة في النظام " (25).

والنظام الدولي الحالي ورغم وجود التكتلات الاقتصادية القوية مثل الاتحاد الاوروبي، ولأجل آخر، هو نظام قائم على نظام القطبية الاحادية بقيادة الولايات المتحدة الاميركية. وهذا النظام يُدير المشهد السياسي والاقتصادي والعسكري الدولي بحسب مصالح أميركا فقط. اي ان المرجع في كل تحرك من جانب الولايات المتحدة الاميركية قائدة هذا النظام، هو بالدرجة الاولى يأتي لمصلحة الدولة الاميركية ولترسيخ قوتها ومكانتها وسطوتها العسكرية والاقتصادية والقيمية في العالم. وعليه يمكن الذهاب " ان العولمة والعالمية الآن زعامة اميركية، توضحها اساليب الليبرالية الاميركية المستخدمة، والتي تلحظ آثارها في الفروقات الاقتصادية الهائلة بين دول الشمال والجنوب، على الرغم من فروقات الكثافة السكانية الهائلة بين الاتجاهين كما يوضحها ايضا تهميش دور المنظمات الدولية لحساب مؤسسات الدولة الاميركية " (26).

وتبحث الدول النامية في الاجراءات الاحترازية التي تقيها من سطوة الدول المتقدمة الراغبة في استمرار الاحتكار الاقتصادي ومواصلة اعتبار الدول النامية كأسواق تصريف لا أكثر. فتركيز رؤوس الأموال على الاستثمار في المجالات التي تهتم الدول الصناعية المنتجة، أو تحريكها حسب مصالح هذه الدول، أو توقيف تدفقها على الاقتصاديات النامية، له تبعات كبيرة قد تنتج عنها هزات اقتصادية واضطرابات تؤثر في بنية الدول النامية، ومن هنا يمكن القول إنه و " في مواجهة الأزمات الأكثر تواترا والأشد قسوة بصورة متزايدة، تبحث اقتصاديات السوق الناشئة الصيغ التي تجعلها أقل عرضة للتأثر بالتوقف المفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال. وقد تمت مناقشة ضوابط رؤوس الأموال على نطاق واسع، غير أن الدولة يمكن ان تقدم حلا أطول أجلا وأكثر تماشيا مع اقتصاد السوق، فكثير من أعراض أزمات أسواق رؤوس الأموال المحدقة مشتركة في كل من اقتصاد السوق المتقدمة واقتصاد السوق الناشئة. غير أن أوجه الشبه تنتهي عند ذلك، فالبلدان المتقدمة خرجت سالمة من أزمات العملة الأخيرة مثل أزمة الية سعر الصرف الأوروبي في 1992—1993 م، غير أن اقتصاديات السوق الناشئة ظلت تعاني من أزمات عميقة وممتدة تميزت بتراجع حاد في تدفقات رؤوس الأموال وانهيار في الناتج وتفاقمت بتأثير مشكلات مصرفية خطيرة " (27).

أما عن وضع العالم العربي ضمن نظام التكتلات الاقتصادية الكبرى، والعالم الذي يتحرك باتجاه النظام متعدد القطبية، فهو وضع مزرى ولا يشي بالتفاؤل. فقد فشلت معظم تجارب التكامل الاقتصادي والتكتلات بين العرب، فحتى مجلس التعاون المشترك لدول الخليج العربي بات هيكلا جامدا بسبب الخلافات السياسية بين الاعضاء، وهو ما نشاهده في الأزمة القطرية الآن، حيث تشديد الحصار من قبل أعضاء آخرين على الدوحة. وعموما يمكن القول أن الدول المتقدمة " استغلّت فرصة عدم نجاح العديد من تجارب التكامل الاقتصادي العربي وعدم علاج وتذليل تلك المشاكل التي حالت دون تحقيقه، في حث الدول العربية على البحث عن مصالحها في العالم الخارجي منفردة، وفي تحطيم أي جهود للتكامل الاقتصادي العربي، بتقديم بدائل له، فالولايات المتحدة الاميركية قدمت مشروع السوق الشرق الأوسطية كبديل، واقترح الاتحاد الأوروبي الشركة الأورو—عربية كبديل آخر. ورغم التحديات التي تواجه الدول العربية، والتي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، إلا أن هذه الدول ادركت، ولو كان ذلك متأخرا، ضرورة التكامل الاقتصادي بينها " (28).

#### خامساً: نتائج و خلاصة البحث:

- 
- 25 - جون ميرشايمر: مأساة سياسة القوى العظمى. مصدر سبق ذكره. ص 2 و 3.
- 26 - سفيان عصماني وسفيان مسالمة: نظرة استشرافية لمستقبل التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة من وجهة نظر كلانية. مجلة (الدراسات المالية والمحاسبية) العديد الثالث 2012 م. جامعة فرحات عباس سطيف في الجزائر. ص 146.
- 27 - فوزي سماعلي: تدفقات رؤوس الأموال وترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة والاقتصاديات الانتقالية. مجلة (أبحاث اقتصادية وإدارية)، الصادرة عن جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر. العدد الخامس. 2009 م. ص 53.
- 28 - جميلة الجوزي: التكامل الاقتصادي العربي: واقع وآفاق. مجلة (اقتصاديات شمال أفريقيا) الصادرة عن جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. العدد الخامس 2008 م. ص 40.

**اولا:** ان التكتل الاقتصادي هو اتفاق وتفاهم وعهد بين دولة وأخرى، أو مجموعة من الدول المتجاورة والمتقاطعة في المصالح والمنفعة الاقتصادية على الغاء القيود على حركة تبادل السلع والخدمات، والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها، مع وجود تنسيق ومتابعة دائمة بين هذه الدول لإزالة كل انواع التمييز.

**ثانيا:** ثمة اشكال عديدة للتكتلات الاقتصادية منها: منطقة التجارة الحرة: مثال منطقة التجارة الحرة (النافتا) بين الولايات المتحدة الاميركية وكندا والمكسيك. والاتحاد الجمركي: ومثالا هنا اتحاد البينيولوكس عام 1947 م بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، والذي اندمج لاحقا في السوق الاوروبية المشتركة. السوق المشتركة: وهي منطقة حرة تقوم على تعريفه موحدة تجاه الخارج، والغاء القيود على عناصر الانتاج. مثالا هنا السوق الاوروبية المشتركة، والتي ظهرت بعد معاهدة روما عام 1957 م. الاتحاد الاقتصادي: وهو يوحد الضرائب وتشريعات العمل بين الاعضاء. الاتحاد الاقتصادي المتكامل: ومثالا هنا الاتحاد الأوروبي بصيغته الموحدة الحالية.

**ثالثا:** التكتلات الاقتصادية تبلورت بشكل أكثر وضوحا وتمييزا منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين الماضي، حيث حدثت في تلك الفترة تحولات سياسية واقتصادية كبيرة وبنوية أثرت على مجمل المشهد الاقتصادي والسياسي في العالم. ومن أهم تلك التحولات سقوط الاتحاد السوفيتي، وانتصار الرأسمالية ونهاية الحرب الباردة وبداية النظام العالمي ذو القطب الأحادي. فهذه التحولات الكبيرة أدت إلى ظهور مفاهيم جديدة في العالم مثل العولمة التي تضمنت ظهور وتوطيد التكتلات الاقتصادية الكبرى.

**رابعا:** هناك دوافع اقتصادية وراء قيام التكتلات الاقتصادية منها: الاستفادة من الوفرة الانتاجية الكبرى، وزيادة درجة المنافسة، وتوسيع حجم السوق، وزيادة معدل التبادل التجاري، وخلق مناخ للتنمية والتعاون في انجاز المشاريع الكبيرة. وهناك دوافع أمنية وسياسية منها: توطيد الاستقرار واشاعة الثقة والتفاهم بين الدول الاعضاء. حل الخلافات والنزاعات بالتفاهم، على ارضية المصالح المشتركة. ضمان القوة والنفوذ السياسي على المستوى الدولي كمجموعة تكتل اقتصادية قوية.

**خامسا:** هناك خصائص اقتصادية يجب توفرها في التكتل الاقتصادي لكي يحقق هدفه: وهي ان يكون عالمي التوجه، وان يساهم في تعزيز نمو الاقتصاد الدولي ومساعدة الاقتصاديات الصغيرة. الا تتعارض مصلحة الدول الوطنية مع مصلحة التكتل. ان يتم التنسيق مع منظمة التجارة الدولية، دون وجود تعارض. أما آثار التكتلات الاقتصادية فمنها: ان الاعفاءات الجمركية للأعضاء تساهم في تقوية الاقتصاديات الوطنية والتكتل تاليا. والمساهمة في الحد من البطالة وزيادة التوظيف وتشجيع الاستثمارات الاجنبية.

**سادسا:** المشهد الدولي يتجه نحو تشكل النظام متعدد القطبية. وهذا النظام يقوم بالدرجة الأولى على التكتلات الاقتصادية القوية، والتي باتت تبحث لنفسها عن دور سياسي وعسكري ايضا، ولن تكثف بالريادة الاقتصادية. ومثال الاتحاد الأوروبي هنا الذي يعد اقوى تكتل اقتصادي، فهو يبحث لنفسه عن دور سياسي وعسكري في القارة الأوروبية وفي كل العالم. فالدور الاقتصادي يجب ان يقترن بالدور السياسي والحضور العسكري الرادع.

**سابعا:** ان نظام القطبية الثنائية لم يحقق السلام، بل كانت هناك حرب باردة — تخللتها أزمات كبيرة كادت ان تتحول إلى مواجهات عسكرية — بين القطبين الكبيرين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية. كذلك الحال بالنسبة لنظام القطب الواحد، فهو يتحرك بحسب مصالحه هو، وليس بحسب مصالح العالم وشعوب العالم. وحتى الاحلاف والتكتلات الكبيرة التي تتشكل الآن وتنتهي نظام القطب الاحادي، وتوطد نظاما متعدد الاقطاب في العالم، لا يمكنها ترسيخ السلام واستبعاد فكرة الحروب والمواجهات أو ضبط النزاعات في العالم.

**ثامنا:** وجود التكتلات الاقتصادية لا يعني توطيد السلام والامن والاستقرار. بل ان التنافس في ميادين الاقتصاد والسياسة والقوة يتصاعد. ويبحث كل تكتل او دولة عن مصادر قوة وتحالفات جديدة من أجل ردع الطرف الآخر، ومنعه من التمدد على حساب حضوره الاستراتيجي هنا وهناك.

**تاسعا:** وتبحث الدول النامية في الاجراءات الاحترازية التي تقيها من سطوة الدول المتقدمة الراغبة في استمرار الاحتكار الاقتصادي ومواصلة اعتبار الدول النامية كأسواق تصريف لا أكثر. فتركيز رؤوس الأموال على الاستثمار في المجالات التي تهم الدول الصناعية المنتجة، أو تحريكها حسب مصالح هذه الدول، أو توقيف تدفقها على الاقتصاديات النامية، له تبعات كبيرة قد تنتج عنها هزات اقتصادية واضطرابات تؤثر في بنية الدول النامية.

عاشرا: وضع العالم العربي ضمن نظام التكتلات الاقتصادية الكبرى، وضع مزري ولا يشي بالتفاؤل. فقد فشلت معظم تجارب التكامل الاقتصادي والتكتلات بين العرب. ومن المهم اعادة النظر في التحالفات الحالية بين العرب والتكتلات الأخرى، ووضع منهج استراتيجي عربي لتوحيد المواقف وتحديد التهديدات والتحديات والتحرك بشكل تكتلي موحد لمواجهةها، بالإضافة الى قضايا التنمية وتوطيد الديمقراطية والمشاركة الشعبية وخلق فرص العمل ومحاربة الفساد.

## المصادر:

- 1— بول آ. سامويلون و ويليام د. نوردهاوس: الاقتصاد. ترجمة: هشام عبد الله. دار الأهلية للنشر والتوزيع. عمان، الأردن. الطبعة الثانية 2006 م.
- 2— بيلا بالاسا: نظرية التكامل الاقتصادي. ترجمة: رشيد البراوي. دار النهضة العربية. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 1964 م.
- 3— عبد القادر بلة محمد أحمد: التكتلات الاقتصادية الدولية (الاتحاد الأوروبي نموذجا). بحث تخرج لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي، مقدم إلى قسم الاقتصاد التطبيقي في كلية الدراسات التجارية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. الخرطوم، السودان. 2017 م.
- 4— رحيمة صالح بوصبيح: التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية: دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، مقدمة إلى معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة محمد خيضر - بسكرة. الجزائر. العام الدراسي 2010 / 2011 م.
- 5— ايمان عطية ناصف: مبادئ الاقتصاد الدولي. دار الجامعة الجديدة. الاسكندرية، مصر. الطبعة الأولى 2008 م.
- 6— عيسى حمد الفارسي: التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي. ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية — الأوروبية، والتي عقدتها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس. سطيف، الجزائر. 2004 م.

- 7— علي القزويني: التكامل الاقتصادي الدولي الاقليمي في ظل العولمة. من منشورات أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس، ليبيا. الطبعة الأولى 2004 م.
- 8— جون ادلمان سبيرو: سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية. ترجمة: خالد قاسم. مركز الكتاب الاردني. عمان، الاردن. الطبعة الأولى 1987 م.
- 9— أسامة المجدوب: العولمة والاقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية. الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر. القاهرة، مصر. الطبعة الثانية 2001 م.
- 10— مفتاح صالح وسليم قط: واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجية تحقيقه. الملتقى الدولي الثاني للتكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق. من 17 إلى 19 نيسان/ ابريل 2007 م. جامعة عمار ثلجي. الجزائر.
- 11— أحمد سعيد نوفل: الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات. ورقة مقدمة إلى جامعة اليرموك الأردنية. عمان، الأردن. بدون تاريخ نشر.
- 12— مخلد عبيد المبيضين: الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية مثمرة. الأكاديميون للنشر والتوزيع. عمان، الأردن. الطبعة الأولى 2012 م.
- 13— جون بيندا وسايمون أشروود: الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا. ترجمة: خالد غريب علي. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2015 م.
- 14— معن عبد العزيز الرئيس: الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد: القيود والفرص. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط. عمان، الأردن. 2014 م.
- 15— نوال شحاب: أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية. رسالة ماجستير في العلوم السياسية مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والاعلام جامعة الجزائر 3. الجزائر. السنة الدراسية 2010/2009 م.
- 16— حسين عمر: التكامل الاقتصادي: انشودة العالم المعاصر. دار الفكر العربي. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 1998 م.
- 17— عبد الرحمن روايح: حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر. العام الدراسي 2013/2012 م.
- 18— جون ميرشايمر: مأساة سياسة القوى العظمى. ترجمة: مصطفى محمد قاسم. مطابع جامعة الملك سعود. الرياض، السعودية. الطبعة الأولى 2012 م.
- 19— مايكل سبينس: التقارب التالي: مستقبل النمو الاقتصادي في عالم متعدد السرعات. ترجمة: حمدي أبو كيلة. من اصدارات المركز القومي للترجمة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2016 م.
- 20— سمير أمين: الإقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين. ترجمة: فهمية شرف الدين. دار الفارابي. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2002 م.
- 21— محمد عوض الهزايمة: قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى. بدون اسم دار النشر. عمان، الأردن. الطبعة الأولى 2005 م.
- 22— عزت السيد أحمد: المذاهب الاقتصادية الكبرى. من اصدارات جامعة تشرين السورية. اللاذقية، سوريا. الطبعة الأولى 2009 م.

23— محمد عزيز شكري: الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية. من إصدارات سلسلة (عالم المعرفة)، وهي سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت. دولة الكويت. الطبعة الأولى 1978 م.

24— سفيان عصماني وسفيان مسالمة: نظرة استشرافية لمستقبل التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة من وجهة نظر كلانية. مجلة ( الدراسات المالية والمحاسبية) العدد الثالث 2012 م. جامعة فرحات عباس سطيف في الجزائر.

25— فوزي سماعلي: تدفقات رؤوس الأموال وترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة والاقتصاديات الانتقالية. مجلة (أبحاث اقتصادية وإدارية)، الصادرة عن جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر. العدد الخامس. 2009 م.

26— جميلة الجوزي: التكامل الاقتصادي العربي: واقع وآفاق. مجلة (اقتصاديات شمال أفريقيا) الصادرة عن جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. العدد الخامس 2008 م.